المضامين السكانية في شريعة حمورابي

دراسة تحليليه

د. فراس عباس فاضل البياتي

أستاذ علم الاجتماع السكان المساعد

كلية الاداب، جامعة الموصل، العراق

الملخص:

شريعة حمورابي من اهم الشرائع الإنسانية التي وضعت لخدمة البشرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، حيث أرست الأسس العملية في الحياة البشرية، وان الاهتمام بالجوانب الديموغرافية في شريعة حمورابي يعد من الموضوعات الهامة التي لم تبرز للقارئ في الأدبيات الاجتماعية، ومحاولة منا في بيان المضامين السكانية في شريعة حمورابي لتوضيح أهمية الموضوعات السكانية لدى الملوك والعلماء والمفكرين قديما وحديثا، هدفت الدراسة إلى (الكشف عن أهم المضامين الديموغرافية في شريعة حمورابي في المجتمع العراقي القديم. والتعرف على السمات الديموغرافية للمجتمع العراقي من خلال شريعة حمورابي. وبيان الجوانب الأكثر أهمية في هذه الشريعة). وظف الباحث المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها:

1. اهتمت الشرائع التي وضعها حمورابي بالحياة السكانية في المجتمع العراقي .
2. انصب اهتمامه على جميع المؤشرات السكانية (الزواج، والطلاق، والإنجاب، والتبني ...وغيرها) وهي الشريعة التي تمتاز بالشمولية في تناولها للقضايا السكانية في المجتمع
3. حدد حمورابي شروطا قسرية للتعدد الزواجات، ومنح السلطة بيد الزوجة الأولى .. وجاء ذلك حفاظا على الأسرة والنسل .
4. منع حمورابي مظاهر القتل العمدي، بل وانه حرمها وذلك لنشر روح التعاون والتعايش السلمي بين المجتمع .
5. اكد حمورابي على ان الحمل والإنجاب عمليتان مقدستان ولهما قيمة قدسية وان الطفل هو هبة الله للزوجين وحرم الإجهاض ومنعه واكد على أهمية مراعاة المرأة في الحمل.

الكلمات المفتاحية : حمورابي، السكانية، المضامين، شريعة .

Abstract :
The Code of Hammurabi of the most important humanitarian laws that have been developed to serve the humanity of the social، economic and demographic aspects، where he laid the foundations of the process of human life، and attention to demographic aspects of the Code of Hammurabi is one of the important topics that did not stand out to the reader in social literature، try us in a statement demographic implications in the Code of Hammurabi to illustrate the importance of population issues with the kings، scientists and thinkers، past and present، study aimed to (detection of the most important implications of the demographic in the Code of Hammurabi in the old Iraqi society. and identify the demographic characteristics of Iraqi society through the Code of Hammurabi. and the statement of the most important in this law) aspects. It hired a researcher historical approach and the methodology of content analysis in the study، and the study found، among other results، including:
1. cared laws developed by Hammurabi population life in the Iraqi society.
2. focused its attention on all the demographic indicators (marriage، divorce، and childbearing، adoption ... and others)، a law that is unrivaled advantage in dealing with population issues in the community
3. Select the Hammurabi conditions forced the multiple marriages، and the granting of authority، however، the first wife .. It came to preserve the family and birth control.
4. Prevent Hammurabi manifestation of deliberate murder، but it was forbidden so as to spread the spirit of cooperation and peaceful coexistence among the community.
5. Hammurabi said that pregnancy and childbearing Two Mekdstan and they have value and sanctity of the child is a gift of God for the couple denied abortion، prevention and stressed the importance of the observance of women in pregnancy.

المقدمة

لعبت شريعة حمورابي دورا بارزا في سن التشريعات القانونية التي تسود في المجتمعات لبناء نظام اجتماعي وقانوني يعمل على حماية السكان، في بلاد مابين النهرين، شملت هذه الشريعة تشريعات متعددة وشامل للضمان الاجتماعي وذلك لبناء مجتمعات قوية في نظمها خالية من الانحرافات، وكانت إحدى أهم الموضوعات التي اهتم بها حمورابي في شريعته هو النظام السكاني للمجتمع من حيث (الزواج، والطلاق، والإنجاب ... وغيره).

تتضمن الدراسة فصلين ثم الخلاصة، جاء الفصل الأول(شريعة حمورابي والنظم الاجتماعية) ينطوي الفصل على مبحثين، **المبحث الأول** : عناصر البحث.أما **المبحث الثاني** : نبذة تعريفية عن الشريعة حمورابي.

أما الفصل الثاني (المضامين الديموغرافية في شريعة حمورابي) الذي تضمن مظاهر الزواج، والطلاق، والتبني، أما **الفصل الثالث** : **التحليل السوسيوديموغرافي للمواد القانونية في شريعة حمورابي، الذي ضم الجانب التحليلي**، وأخيراً الخلاصة.

الفصل الأول : شريعة حمورابي والنظم الاجتماعية

المبحث الأول : عناصر البحث

- **موضوع البحث**

لم تكن المسالة السكانية موضوع اهتمام العلوم الحديثة فحسب، وإنما كانت محل اهتمام منذ القدم، كان العلماء والفلاسفة القدماء أمثال (كونفوشيوس، وأفلاطون، وأرسطو... وغيرهم) يهتمون بالمسالة السكانية والقضايا الاجتماعية التي تنتج عنها،وكذلك كانت محض اهتمام الملوك والإمبراطوريات الكبرى، فكانت الإمبراطوريات تصدر التشريعات الخاصة بالمسالة السكانية (كالخصوبة، وزيادة الإنجاب)، ففي روما وصدرت أيضا تشريعات في(روما) تهدف لتحقيق سياسات زيادة النسل وذلك في عهد القيصر (اوغسطيس) بين القرنين (18-19) قبل الميلاد تضمنت بنودا متباينة متعلقة بتشجيع الزواج وزيادة النسل، وظهرت اتضح من خلال وثائق التاريخ إن فكرة التحكم في حجم الأسرة (عدد الأفراد) تعتبر فكرة قديمة لجأ إليها السكان منذ أزمنة سحيقة في التاريخ ليلائموا بين أعدادهم وبين موارد الثروة الطبيعية التي تحيط بهم وكانت أساليب الإجهاض وقتل البنات وهم في سن المهد واستعمال وسائل أخرى عرفت بها شعوب العالم القديم (الفراعنة، وبلاد ما بين النهرين، واليونان، والرومان وباقي شعوب البحر الأبيض المتوسط). يعتبر (قانون حمو رابي) الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بابل نموذجا رائعا ليس للقوانين في وادي الرافدين فحسب وإنما في التاريخ القانوني للعالم القديم، لما فيه من شمولية في النظم الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية، والسياسية، وسنتناول النظم الديموغرافية (السكانية) في هذه الشريعة، وذلك يعد موضوع بحثنا.

- **أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث استقصاء المضامين السكانية في شريعة حمورابي، تلك الشريعة التي تعد واحدة من أهم الشرائع في التاريخ البشري، فضلاً عن تحليل بعض موادها التي اهتمت بالسكان من النواحي الاجتماعية والسكانية .

- **أهداف البحث**

لكل بحث أهداف يسعى لتحقيقه وأهداف بحثنا تكمن في ما يلي:-

1. الكشف عن أهم المضامين الديموغرافية في شريعة حمورابي في المجتمع العراقي القديم.
2. التعرف على السمات الديموغرافية للمجتمع العراقي من خلال شريعة حمورابي.
3. بيان الجوانب الأكثر أهمية في هذه الشريعة .

- **منهجية البحث**

يبدو أن كلمة منهج (Method) عصية على التفكير إلى حد كبير تقول مادلين غراويتز: لا نستطيع إلا أن ندهش في الفوضى التي لا حدود لها في هذا الميدان. ونشير إلى أن الأمريكيين يستخدمون مصطلح أساليب في

المكان الذي نستعمل فيه كلمة مناهج وفيما يرى بعض علماء المناهج وكتابها أن الوصف منهج قائم بذاته[1].

ومن المؤكد إن لكل بحث منهجية ينفرد به لبلوغ أهدافه العلمية، لان الخطوات المهمة في تصميم البحوث والدراسات الاجتماعية هي تحديد نمط الدراسة، كل باحث علمي عندما يشرع بالقيام ببحث علمي في اختصاص ما لا بد إن يرسم لنفسه طريقاً يستطيع بموجبه الوصول لغايته، هذا الطريق هو ما يطلق عليه اصطلاحاً المنهج والذي من خلاله يستطيع الباحث إن يتبع الخطوات وإلاجراءات الصحيحة التي توصله لتحقيق هدفه العلمي وبما يسهل عليه مهمته ويجعل خطواته منظمة بشكل علمي، وتعد هذه الدراسة وصفية تحليلية،التي تعتمد أكثر من منهج علمي في تفسير الظاهرة، واعتمد البحث المناهج التالية :-

1. المنهج التأريخي : (Historical Method)

يُعدُّ المنهج التأريخي من أهم المناهج التي يستخدمها الباحثون ولاسيما عندما يدرس الباحث الخلفية التأريخية للظاهرة الاجتماعية التي يدرسها. والمنهج التأريخي كما يقول ابن خلدون هو المنهج الذي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. وإن فهمنا للماضي يساعدنا في فهم الحاضر، وإن فهمنا للماضي والحاضر يساعدنا على قراءة أو تنبؤ المستقبل، ومن ثم يستطيع الباحث اشتقاق قوانين تاريخية عامة توضح مسيرة الظاهرة الاجتماعية المدروسة [2].

2. منهج تحليل المضمون (المحتوى) Contempt Analysis

منهج تحليل المضمون (المحتوى)،من مناهج البحث العلمي الذي بواسطته يستشعر فيه الباحث طبيعة الحياة والاجتماعية وأسلوب حياة السكان في المجتمع من خلال التنقيب في الوثائق والسجلات التاريخية القديمة، وهي عادة ما تعكس حقبة الحياة الاجتماعية لسكان ذلك المجتمع [3]،وهذا ما يرمي إليه البحث من خلال الكشف عن طبيعة الحياة الاجتماعية لسكان المجتمع العراقي . وعمد الباحث إلى (قراءة شريعة حمورابي بالكامل قراءة متأنية ولعدة مرات، لبناء فكرة عامة عن هذه الشريعة، ومن ثم تلخيص فكرة كل فقرة من فقرات الشريعة، من مضامين ديموغرافية أو سوسيولوجية).

المبحث الثاني : نبذة تعريفية عن الشريعة حمورابي

يرجع تاريخ صدور شريعة حمورابي إلى السنوات الأخيرة التي حكم فيها الملك (حمورابي) (وهو سادس ملوك الأسرة البابلية القديمة)، ويعني كلمة حمورابي (رب العائلة، أو السيد الكبير) والذي يعد من أشهر الملوك الذين حكموا

---

[1] مادلين غراوتيز: مناهج العلوم الاجتماعي (الكتاب الثاني). ترجمة د. سالم عمار، دمشق، المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992، ص9.

[2] ابن خلدون، المقدمة، بيروت، مطبعة دار القلم، 1975، ص 45.

(3) محمد الجوهري، وعبد الله ألخريجي، أصول البحث الاجتماعي، ط1، بدون مكان طبع، 1978، ص171.

بلاد وادي الرافدين التي وحدها بعدما كانت دويلات يحكم كل منها (ملك، أو أمير). وحكم حمورابي (1748_1686ق.م)، وحد البلاد وجعل في اللغة الاكدية اللغة الرسمية[4].

- **تاريخ المدونة ومكان صدورها وأسباب شهرتها.**

وضع المدونة الملك حمورابي تضمنت هذه المدونة تجميعا لتقاليد قانونية إلى عهد أقدم بكثير من العقد الذي وضعت فيه، وقد اكتشفت هذه المدونة عام 1920، في حفائر مدينة (سوسه) عاصمة عيلام على يد بعثة أثرية برئاسة عالم الأثريات (جاك دي مورجان) وقد وجدت منقوشة على حجر اسود اللون يبلغ ارتفاعه متر وربع متر، وتبلغ قاعدته مترين تقريباً، وعلى أعلى الحجر نقش بصور الملك حمورابي وهو يتلقى هذا القانون من آلهة الشمس، ومازال هذا الحجر موجوداً في متحف لوفر في باريس، وقد عثر على نسخة أخرى من هذه المدونة بحوالي خمس سنوات، ووجود هذه النسخة الثانية دليل على إن حمورابي قد اصدر أكثر من نسخة لنشرها في بلاد ما بين النهرين[5] .لقد خطرت فكرة سن هذه الشريعة الجديدة لحمورابي عندما شعر بوجوب إيجاد هذه الشريعة لإرضاء الآلهة، وعلى العكس من بقية ملوك تلك الفترة، فلم يزعم حمورابي إن سليل اله وذات إلهية إلا انه وصف نفسه بخليل الآلهة وفي الجزء العلوي من العمود ظهر حمورابي أمام عرض اله الشمس[6].

- **ظروف وضعها**

إن الفهم الصحيح لظروف وضع مدونة حمورابي يقتضي للظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك العصر، فقد كان النظام السياسي السائد في بلاد مابين النهرين يقوم على وجود عدة دويلات على رأس كل منها أمير أو ملك، وقد حدث كثيرا صان ساءت العلاقات بين هذه الدويلات مما سبب حروباً متعددة بينها، وقد كان اختلاف الأجناس التي يتكون منها السكان أهم عائق يقف في وجه محاولات توحيد هذه الدويلات على يد بعض الملوك، فإلى جانب السومريين يوجد الساميون فضلا عن قبائل أخرى.

وبمرور الزمن بدأت عناصر السكان تذوب في الجنس السامي خاصة بعد إن سيطرت بابل على جميع دويلات ما بين النهرين، وقد بلغت هذه الحركة ذروتها في عهد الملك حمورابي حيث ظهرت حكومة مركزية قوية قضت على حكومات الإمارات والدويلات وأصبحت اللغة الاكدية هي اللغة الرسمية الوحيدة وتحولت اللغة السومرية إلى لغة ميتة، كما ظهرت ديانة عامة واحدة في بابل لتحل محل آلهة الدويلات وقد كان من الطبيعي إن يستكمل حمورابي الوحدة السياسية بوحدة قانونية بين كل أجزاء بلاد مابين لنهرين فاصدر مدونته المشهورة باللغة الاكدية كونها اللغة الرسمية[7].

([4]) عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1993، ص195.

([5]) محمود السقا، النظام الاجتماعي في بلاد بابل، بدون مكان طبع،القاهرة 1994، ص135.

([6]) www.marefa.org.

([7]) محمد بدر، المعاني القانونية في قانون حمورابي،دار المعارف، القاهرة، 1988، ص27.

- **مصادر شريعة حمورابي**

يجب التأكيد على أن شريعة حمورابي تأثرت بمصادر عديدة، أهمها المصادر القانونية، والأعراف والتقاليد المجتمعية.

1. المصادر القانونية

إن المصدر القانوني لشريعة حمورابي في غاية التنوع والجدل يحوم حوله، فبعض أحكامها وردت متشابهة تماما لأحكام تشريعات سابقة لها من الناحية الزمنية، وبعضها الآخر كان قواعد عريضة وأحكام قضائية ومراسيم ملكية، كما إنها اتسمت بخصائص جعلتها متقدمة على الشرائع التي سبقتها وأكثر شهرة منها.تأثرت شريعة حمورابي بالقوانين العراقية القديمة التي سبقتها شكلا وموضوعاً فقد دلت البحوث التاريخية على أن القوانين التي لها صفة التورية، ما هي الا مرحلة من مراحل التطور التاريخي والقانوني، بنت على سابقها، وان اللغة التي عبرت عنها وجدت صداها في شريعة حمورابي فعلى سبيل المثال (أن تعريف الزوجة في المادتين (27، و 28) من شريعة "اشنونا" يرشدنا إلى أن حمورابي لم يأت بتعريف جديد للزوجة في مادته (128))[8]" وهنا لابد من تسليط الضوء على بعض القوانين التي سبقت قانون حمورابي :-

- **قانون اوركاجينا**

هو الملك الثامن من ملوك سلالة لكش، بدا حكمه حوالي 2355ق.م وتعد إصلاحاته من أقدم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المعروفة حتى الآن، وليس في العراق فحسب بل في جميع بلدان العالم القديم، وقد تم العثور على اربع نسخ من النصوص المسمارية المدونة باللغة السومرية، تضمنت وصفا كاملا للإصلاحات التي قام بها (اوركاجينا).

- **قانون اورنمو**

يعتبر قانون (اورنمو) أقدم قانون مكتشف حتى الآن، في العالم القديم وقد سبق هذا القانون شريعة حمورابي بثلاثة قرون وتضمن القانون على مقدمة وعدة مواد، احتوت المقدمة على التفويض الإلهي للسلطة، وقد قام اورنمو بإصلاحات اجتماعية، وأخلاقية، فقضى على اللصوص والمرتشين، وعالج مسائل اجتماعية متفرقة خاصة بالزواج والطلاق[9] .

- **قانون لبت عشتار**

خامس ملوك أسرة (ايسن) التي حكمت سومر، بين 1875_1885، شرع العديد من القوانين في بلاد سومر عرفت باسمه، وهو قانون سبق شريعة حمورابي بـ (150) سنة، وتكون القانون من مقدمة وعدد من النصوص التي تجاوزت عددها (40) نصاً، واهتم بالشؤون الاجتماعية في المجتمع كالميراث، والزواج، وتحقيق العدل [10].

([8]) عبد الجبار ناجي صالح، التصريحات والمجاميع القانونية قبل شريعة حمورابي، مجلة العدالة، العدد(2)، 1980، ص241.

([9]) عباس العبودي، شريعة حمورابي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1990، ص34.

([10]) طه باقر، قانون لبت عشتار، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1987، ص11.

- **قانون اشنونا.**

نسب هذا القانون إلى الملك (بلالاما) احد ملوك مملكة اشنونا الذي حكم حوالي 200 سنة قبل حمورابي، تضمن القانون نصوصا اجتماعية واقتصادية وأكد على الجانب الاقتصادي أكثر وخاصة بالأمور التي تتعلق بأمور البيع والشراء .

2. الأعراف والتقاليد المجتمع.

يصعب جدا اعطاء تعريف دقيق للعرف، الا ان معناها العام يشير الى جميع الممارسات الاجتماعية التي لا تخضع لتقنين والى الاصطلاحات التي يشترك فيها افراد الجماعة وتصبح تقليدا بينهم، وتلقن للفرد حتى تصبح (عادة) لديه ولذا فان هناك بعض التداخل بين معنى كل من (العرف) و(التقليد) و(العادة)، ويتميز (التقليد) عادة بانه ينطوي على حكم قيمي، أما (لعادة) فانها غالبا ما تتصل بالسلوك الفردي، وقد دخل هذا الاصطلاحات الى علم الاجتماع عن طريق الانثربولوجيا الوصفية، وحاول علم الاجتماع ان يعطيه معنى خاصا عن طريق تحديد الاختلافات بينه وبين بعض المصطلحات الاخرى الخاصة بالثقافة مثل (العادات الشعبية، والسنن) وللعرف اهمية كبيرة في تنظيم الحياة الاجتماعية للبدو والقبائل الرحل فهو عندهم القانون غير المكتوب الذي يحكم بمقتضاه المجلس المكون من شيوخ العشائر [11]، وهذا ما كان سائدا في مجتمعات بلاد النهرين،إن الكثير من القوانين الوضعية كثيرا ما تكون متوازية في سيرها من حيث قواعدها وتشريعاتها متوازية وسير الأعراف السائدة في الحياة الاجتماعية لسكان المجتمع، ويبدو أن قانون حمورابي ترك حيزا كبيرا للأعراف الاجتماعية في تنظيم أمور الحياة الاجتماعية، ويرى البعض أن القوانين المعروفة في العراق القديم ما هي إلا نماذج وأمثلة من القضاء التي كانت تنظر من قبل المحاكم ومجالس المدن وكانت القرارات فيها تتخذ استنادا إلى الأعراف، ويؤيد هذا الرأي وجود الوثائق اليومية العديدة المكتشفة والتي تشير إلى وجود نظم قانونية في غاية التعقيد في مجالات البيع والرهن والإيجار وغيرها من الأمور التي لم تشر إليها القوانين إلا بصورة غير مباشرة، والملاحظ في تشريعات حمورابي إن الملك حمورابي قام بدور المصلح الاجتماعي بجانب دوره كمشرع معتمدا على تجميع التقاليد والأعراف السائدة في عصره لدى سكان العراق، فهو تصدى لوضع حلول جديدة تتفق مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والسكاني في عصره سيما قام بتعميم بعض القواعد العرفية، مفضلا التقاليد السامية على انه كان يضطر أحيانا لوضع حكمين مختلفين للمسالة الواحدة، احدهما سامي والآخر من أصل سومري مراعاة لمشاعر السومريين خاصة في مسائل الزواج [12] .

(11) ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص390.

([12]) عباس العبودي، شريعة حمورابي، مصدر سابق، ص39.

الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، لذا فان متانتها تعني متانة المجتمع، وقد أولت القوانين العراقية القديمة سيما قانون حمورابي اهتماما خاصا لبناء الأسرة، وعلى مدى اهتمام العراقيين القدماء بالتنظيم الأسري وفق الأعراف والتقاليد والتشريعات السائدة، وتشير التشريعات البابلية والأشورية والنصوص المسمارية الأخرى ذات العلاقة بان السمة العامة التي اتسم بها نظام الأسرة في العراق القديم هي سلطة الأب المطلقة في بيته لذا سمي الأب (رب الأسرة) فهو معيلها الأول واليه ينتسب الأولاد[13].

1. الزواج

على الرغم من انتشار أنماط متعددة من الزواج كنمط (تعدد الزوجات)، ونمط نظام التسري ويقصد به العلاقة التي تنشأ بين الرجل وجاريته، أو بين الرجل وجارية الزوجة التي أعطتها له لكي تنجب له أطفالا منها، إلا ان نظام الزواج الأحادي هو القاعدة أو النظام السائد في شريعة حمورابي، ولا يسمح للزوج إلا بزوجة شرعية واحدة (للحفاظ على الملكية وحقوق الأطفال)، إذ حرصت هذه الشريعة على عدم الزواج بزوجة ثانية وذلك لصعوبة إقامة العدل بين الزوجات.

ويمكن تحديد الأسباب المشروعة التي تجيز للزوج ان يتخذ زوجة ثانية في شريعة حمورابي بالأمور التالية [14] :-

❖ **عقم الزوجة** : يبدو أن مشكلة العقم كانت من المشاكل التي نالت اهتماما منذ نشوء البشرية والى وقتنا الحاضر، إذ تشير المادة (145)[15] من شريعة حمورابي إلى أن الشريعة أجازت للزوج بزوجة ثانية عندما تكون زوجته الأصل (الأولى) غير قادرة على إنجاب طفل للزوج، اذ أجازت شريعة حمورابي الزوج ان يتزوج امرأة ثانية تكون في الدرجة الثانية ويطلق عليها (الشوكيتوم)، مع احتفاظ الزوجة الأولى بمكانتها الاجتماعية المرموقة كسيدة البيت، أما الزوجة الثانية تعد خادمة لها، فقد جاء في احد نصوص عقد زواج ثان، إن على الزوجة الثانية أن تغسل أقدام الزوجة الأولى .

❖ **سوء سلوك الزوجة**: إن معاقبة الزوجة في حال عدم مراعاة سمعة الزوج في تصرفاتها وسلوكها وواجباتها سيما حينما ترتكب زوجة أثماً يحط من سمعة زوجها تعد من الأمور التي أثارت اهتمام حمورابي، اذ أجازت المادة (141)[16] من شريعة حمورابي للزوج الذي ترتكب زوجته إثماً يحط من سمعته ان يطلقها دون أن يكون لها الحق

([13]) رضا الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي القديم، بدون مطبعة، بغداد، 1971، ص80.

([14]) عباس العبودي، شريعة حمورابي، مصدر سابق، ص 133 وما بعدها.

(15) اذا تزوج رجل كاهنة ناديتوم، ولم تكن أمدته بالأولاد، وعزم على أن يتزوج من خادمة المعبد (الشوكيتوم) فيمكنه تزوج الشوكتيوم ويدخلها إلى بيته، ويجب على الشوكتيوم ان لا تساوي نفسها مع كاهنة الناديتوم.

([16]) إذا عزمت سيدة متزوجة تعيش في بيت زوجها على أن تخرج ودأبت على التصرف بحمق مضيعة بيتها مصغرة شان زوجها، فعليهم أن يثبتوا ذلك عليها، وإذا قال زوجها عندئذ انه سيطلقها فله أن يطلقها، وسوف لا يعطيها نقود طلاقها، وإذا قال زوجها انه لن يطلقها فلزوجها أن يتزوج امرأة أخرى وسوف تعيش تلك الزوجة كأمة في بيت زوجها.

في طلب أي تعويض، وفي حالة عدم طلاقه لها، فللزوج ان يأخذ عليها زوجة ثانية وتعيش الزوجة الأولى كأمة في بيت زوجها.

❖ **إذا مرضت الزوجة مرضا خطيرا** : أجازت المادة (148)[17] من شريعة حمورابي للزوج ان يتزوج من امرأة ثانية بشرط عدم طلاق الزوجة الأولى المصابة بالمرض الخطير، والاستمرار في علاجها وحفظ مكانتها في المنزل .

نرى من الفقرات الثلاث الخاصة بالزواج إن حمورابي كان ملما بالواقع الاجتماعي لبلاد الرافدين، ومهتما بالمرأة ومكانتها وأهميتها في المجتمع البشري باعتبارها النص الثاني المكمل لبناء مجتمع قوي خال من الآفات والمشاكل الاجتماعية، لذا ذهب إلى الحفاظ على حقوقها في الزواج ابتداءً من العقد القانوني للزواج، إلى مراعاتها في البيت الزوجية، إن المرأة في شريعة حمورابي نالت القسط الأكبر وذلك لأهميتها في بناء المجتمع وديمومة نموه واستمراريته .

2. انحلال الزواج

تنحل رابطة الزواج في شريعة حمورابي بأسباب عديدة إذا ما وقعت أحداها فان من حق الطرف الآخر من الزوجين فسخ الزواج وانحلاله، واهم الأسباب هي :-

1. غيبة الزوج : يبدوا أن شريعة حمورابي كانت أكثر ميلا إلى التكامل في تناولها الحياة الاجتماعية وخاصة قضية الزواج والإنجاب، فقد أجازت المادة (136)[18]، انحلال الزواج بسبب غيبة الزوج وعدة غيبته سببا كافيا لانحلال عقد الزواج، وقد وضعت شريعة حمورابي شروطا معينة لانحلال الزواج بهذا السبب، كما أنها رتبت على عودة الزوج المفقود أو الغائب آثارا تختلف باختلاف الظروف، فأجازت المادة (134)[19]، للزوجة التي غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة في البيت بالزواج من أخر، بشريطة أن يكون الزواج الثاني زواجا صحيحا اي بعدم ترك الزوج الأول نفقه لزوجته، وعكس ذلك لا يحق لها الزواج من غيره.

2. الطلاق

كان للزوج الحق المطلق في تطليق زوجته دون قيود أو رقابة أو سلطة، وقد فرقت شريعة حمورابي بين الزوج والزوجة بالنسبة للحق في الطلاق، وسمحت للزوج ان بطلاق زوجته بناءً على أسباب متعددة مشروعة أهمها:-

---

([17]) إذا كان قد تزوج زوجة وأصابها مرض خطير وعزم على الزواج من امرأة ثانية،فيمكنه أن يتزوج ولا يجوز له أن يطلق الزوجة المصابة بالمرض الخطير، ولها أن تسكن في البيت الذي بناه، ويستمر الزوج في إعالتها طالما بقيت على قيد الحياة .

([18]) إذا كان رجل قد هجر مدينته وتركها هاربا، وثم من بعد رحيله دخلت زوجته بيت رجل أخر، فإذا عاد ذلك الرجل الى مدينته فلا ترجع زوجة الهارب إلى زوجها.

([19]) ان اخذ رجل اسيرا ولم يكن في بيته ما يكفي من الزاد فدخلت زوجته بيت رجل اخر قبل عودته وولدت منه اطفالا، فهي لا يجوز ان تعود اليه .

السبب الأول : إذا ارتكبت الزوجة خطأ جسيما بحق الزوج، في هذه الحالة منحت شريعة حمورابي الزوج حقا في طرد زوجته دون أي تعويضات، ويحق له استرجاعها كجارية تخدمه في بيته، وهذا ما نص عليه المادة (141)[20] في شريعة حمورابي.

السبب الثاني : عقم الزوجة، سبب من أسباب الطلاق كما نصت المادة (138)[21] من شريعة حمورابي، إذ أعطت الحق للزوج بطلاق زوجته إذا كانت عاقرة ولا تستطيع له الإنجاب، وأزمته إعطائها النفقة، لتيسير سبل الحياة والمعيشة .

هذه الحالتين أو السببين، كانتا من أهم دواعي حدوث الطلاق بشكل شرعي كما نصت عليه مواد الشريعة، إلا أن هناك طلاق بدون سبب كان شائعا في زمن حمورابي وكان يسمى (طلاقا تعسفيا، أو تحكمياً)، تكفلت به شريعة حمورابي من حيث حقوق الزوجين من خلال شريطة الزوجة على الزوج في عقد الزواج لضمان حقها من الطلاق التعسفي يلتزم به الزوج بدفع مبلغا من المال أو التخلي لها عن كافة ممتلكاته [22].

اهتم حمورابي اهتماما كبيرا بقضية الطلاق اذ كان الطلاق يتم بموجب عقد محرر ويترتب عليه تبعات مالية حددتها شريعته، وذلك لضمان حقوق المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3. الأولاد، والتبني

كان الهدف الرئيس من الزواج هو تكوين أسرة جديدة على أسس قوية وإنجاب أطفال ينتسبون الى أبوين معروفين، وكما هي اليوم كانت الرغبة في الإكثار من البنين هي السائدة، ولم تكن ولادة الإناث كما يبدو، تخلق مشاكل عائلية رئيسة بالنسبة للزوجين، بل إن المشكلة كانت تظهر في حالة عدم الإنجاب، ويبدو أن العراقيين القدماء ظنوا ان الزوجة فقط هي المسؤولة عن عدم الإنجاب لذا فأنهم وضعوا الحلول أمام الزوج للحصول على الأولاد،ولقد تم علاج هذه الحالة في شريعة حمورابي حسب رأينا بطريقتين هما:-

الطريقة الأولى : زواج الرجل بزوجة ثانية إذا لم تستطع الزوجة الأولى الإنجاب

اذ أشار تشريع حمورابي في نصوص عدة إلى حق الزوج بالزواج إذا كانت الزوجة عاقرة فضلا عن بعض المواد القانونية التي نصت على الزواج بثانية من اجل الإنجاب، كالمادة (138) والمادة(141) السابقة الذكر في الصفحات السابقة .

الطريقة الثانية : التبني

يشير التاريخ إلى أن التبني من النظم الاجتماعية الشائعة في المجتمعات القديمة وظل معمولا فيه حتى ظهور الإسلام، وتحريمه لأسباب أهمها ضياع النسب وتفكك الأسرة، اهتمت شريعة حمورابي بنظام التبني باعتباره ظاهرة

([20]) المادة 141

([21]) المادة 138

(22) صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، بدون مطبعة، القاهرة، 1978، ص214

اجتماعية تقتضيها المصلحة المجتمع وسكانه،بهدم معالجة انعدام الذرية، إذ نظم حمورابي قانونا لنظام التبني يقتضي إلزام عقد مكتوب بين الزوجين المتبنين للطفل وبين أهل الطفل الأصليين في حالة تواجد الوالدين، بينما كان يتم عقد التبني مع الطفل نفسه أحيانا إذا لم تكن له أسرة ينتمي أليه، كما نصت عليه المادة (185)، والمادة (193).

على رغم الأسباب الدافعة لتنبي في عصر حمورابي إلا إن هناك حالات من التبني كانت تتم لأغراض غير أغراضه الوظيفية كما اشرنا(علاقة قرابية)، إنما كانت لأغراض أخرى منها (التحايل على القانون) مقابل هدية نقدية تقدم للمتبنى حسب الاستفادة من عملية التبني[23].

الفصل الثالث : التحليل السوسيوديموغرافي للمواد القانونية في شريعة حمورابي

تعد شريعة حمورابي إلى جانب أنها وثيقة قانونية بحتة، فهي تعد نظاما اجتماعيا متكاملا كانت أسسه القوانين السابقة لها، والأعراف والتقاليد السائدة بين سكان وادي الرافدين.ولعل هذا النظام الاجتماعي كانت ملامحه الديموغرافية واضحة في ذلك العصر من خلال متغيرات ديموغرافية امتازت به مملكة حمورابي، ويمكن توضيح أهم السمات الديموغرافية لشريعة حمورابي بما يلي :-

- **السمة الديموغرافية الأولى : التشجيع على الزواج وضبط آلية الزواج بواسطة العقد القانوني.**

نصت شريعة حمورابي في ثناياها أكثر من (12) مادة قانونية عالجت فيه نظام الزواج في المجتمع،هدفها حماية الأسرة والمجتمع، والجنس البشري، إلى جانب شرط إبرام عقد الزواج لحدوث الزواج والاعتراف به، فرضت عقوبات لمن لا يلتزم بالعقود لضمان الحقوق والإرث، ولم يكتفي التراضي لانعقاد الزواج بل لابد من كتابته أيضا وذلك لاكتساب المرأة صفة الزوجة ذات المركز الممتاز (اشات اويلم). ويعد ذلك اقدم تشريع بشري يعمل على حماية المراة ومنها المكانة المرموقة في المجتمع، والعمل على حمايتها كونها الطرف الهام الأخر الذي به تستمر الأسرة وبالتالي المجتمع وتحميه من التصدعات.

ولعل سمة تشجيع الزواج في شريعة حمورابي تعد من الأنظمة المشجعة للإنجاب من اجل ديمومة المجتمع وتعويض القوى القتالية، إلى جانب ما تقدم يعد السماح بتعدد الزوجات عند عجز الزوجة عن الإنجاب من أهم المضامين الديموغرافية في شريعة حمورابي سيما انه يعكس درجة اهتمام حمورابي بالقضايا السكانية .

- **السمة الديموغرافية الثانية : انحلال الزواج، وضع آلية وشروط لانحلال الزواج**

يبدو أن قضية الطلاق أو انحلال الزواج ثارت اهتمام حمورابي بشكل كبير، فوضع حمورابي بعض النصوص والمواد القانونية، رسمت الطريق لإحلال هذه المشكلة فكان الطلاق يحدث بموجب عقد للحفاظ على الحقوق والأطفال، وحماية المجتمع من الانفلات الجنسي والإنجاب الغير قانوني وحماية حقوق المرأة وبيان واجباتها الزوجية... وغيرها. فحدد الطلاق وفق شروط واليات محددة أهمها (عقم الزوجة، أو عدم طاعتها للبيت الزوجية . وإذا كانت الزوجة

([23]) عباس العبودي، شريعة حمورابي، مصدر سابق، ص 151.

غير مخلصة لا تستحق المساندة)، بل إنها غالبًا ما تخضع لعقوبة جدع الأنف المؤلمة والمشوهة. ولأن الخيانة من جانب المرأة من شأنها إثارة شكوك حول أبوة الطفل، فإن النساء تتعرض لعقوبة أشد من عقوبة الرجال بسبب الخيانة. لأهمية الموضوع بالنسبة لحمورابي، وتخوفا من انتشار الولادات غير الشرعية والتي تعد عامل ضعف للمجتمع .

رغم ما تقدم إلا أن الرجل يمكن أن يطلق الزوجة عند زغبته بذلك حتى وان لم تقترف ذنباً أو ولدت له اولاداً .

- **السمة الديموغرافية الثالثة : تعدد الزوجات .**

لم يكن موضوع الزواج مقتصرا على زوجة واحدة فحسب بل أن تعدد الزوجات كانت سمة ديموغرافية واضحة المعالم في عصر حمورابي لذا جاءت في شريعته التاكيد على أهمية تعدد الزوجات في المجتمع البابلي، ونلاحظ أن هناك نوعين من الزواج كان سائدا على الاقل ضمن شريعة حمورابي وهما :

النوع الأول : الزواج بواسطة العقد المكتوب وهذا سبق تفصيله في الصفحات السابقة من البحث وهو النوع الرسمي والذي يتبعه متعلقات الميراث .

النوع الثاني : هو الزواج الاقل رسمياً ويكون (يساكن الرجل امراة ويعاملها كزوجة بدون عقد زواج) وهذا النوع من الزواج لم يحدده حمورابي بانه زواج باطل بطلانا مطلقاً ولكنه يقول أن المراة المتزوجة بدون عقد لا تكتسب حقوق واثار عقد المراة المعقود عليها .

وكان للأبناء أهمية قصوى، فهم يعينون الوالدين عندما يتقدمان في السن. وفي حال عجز الزوجين عن إنجاب ذكر يرعاهما عندما يتقدم بهما العمر، يجوز للزوج بموافقة الزوجة إنجاب ابن من زوجة ثانوية أو ذات منزله أدنى، وربما تكون خادمة أو جارية فإذا جاء الطفل ذكر يتبناه الأب وزوجته العاقر. وإذا لم يكن للفرعون أبناء ذكور تنتقل وراثة العرش إلى الرجل الذي تتزوج منه كبرى بناته، أو إلى ابن ينجبه الفرعون من زوجة ثانوية.

- **السمة الديموغرافية الرابعة: التبني كحل لمشكلة عدم الإنجاب**

إذا كانت الأفكار والآراء والمعتقدات التي يحملها الفرد عن الإنجاب إيجابية أي أن الفرد يريد الإنجاب ويرغب في الذرية ويحب الأطفال فأن شعوره وأحاسيسه نحو الإنجاب تكون إيجابية، فهو يقول إنه يرغب في الإنجاب ويريد الأطفال . وإذا كان كل من الأفكار والقيم والأحاسيس والشعور إيجابياً نحو الإنجاب فأن السلوك يكون إيجابياً أي أن الفرد يمضي قدماً نحو الإنجاب، أي يتفق مع زوجته لإنجاب عدد من الأطفال . ولما كان الهدف الرئيسي من الزواج هو تكوين أسرة على أسس قوية وإنجاب أطفال ينتسبون إلى أبوين معروفين كما هو الحال في وقتنا الحاضر، وكانت الرغبة في الإكثار من البنين هي الشائعة وذلك لتفضيل البنين على البنات كان سائدا في تلك الفترة، واعتبر إنجاب وريث ذكر مهمة رئيسية للزوجة ويشكل الفشل في أدائها سبباً للطلاق. وكان الزوجان يشجعان على الإنجاب بمجرد زواجهما. فالأبناء يعتبرون أعظم النعم، وكانوا يقولون أن الآلهة تبتسم لأجل أولئك الذين يعولون أسراً كبيرة العدد. ويمكن لبعض الأسر أن تفاخر بأن لديها 10 أو 15 طفلاً بينما كانت الآلهة تتجهم في وجه البيت

الذي يخلو من أصوات ضحك الأطفال وكان من المفترض أن يلجأ الزوجان العقيمان إلى التبني إذا لزم الأمر لتعويض النقص .

وتعتمد تسمية الطفل على أسماء المعبودات، التي يعتقد أنها تحمى الأطفال الذين يحملون أسماءها، وفي طبقات المجتمع الدنيا تتولى الأم تربية الأطفال، بينما في الطبقات العليا توفر الخادمات الرعاية اليومية للطفل. ويتولى الأبناء مسئولياتهم في الحياة عند سن مبكرة، ويسلك البنين والبنات مسالك مختلفة. فالبنون يتعلمون تجارة أو حرفه من الأب (ات) أو من عضو أخر من أعضاء الأسرة أو من حرفي أو فنان أو نجار أو صانع فخار. ويتوقع من الصبى أن يسير على خطى والده، ويتولى المهمة المقدسة المتمثلة في أن يمنح الحياة لاسم والده بعد انتقال الأب للعالم الآخر.

أما الفتيات فيتلقين تدريبهن في البيت، بينما يساعدن في أعمال المنزل وعند الحاجة يسهمن أيضاً في العمل بالحقل. وتتعلم الفتيات من أمهاتهن أعمال البيت من طهى وحياكة ونسيج وتنظيف. كما يتعلمن فنون العلاج والرقص والموسيقى والغناء، فضلاً عن تعلم أساليب التعامل في الحياة والتجميل، وتربية الماشية إلى جانب كيفية أن تصبح الفتاة زوجه وأما مثالية.

النتائج

1. اهتمت الشرائع التي وضعها حمورابي بالحياة السكانية في المجتمع العراقي .
2. انصب اهتمامه على جميع المؤشرات السكانية (الزواج، والطلاق، والانجاب، والتبني ...وغيرها) وهي الشريعة التي تمتاز بالشمولية في تناولها للقضايا السكانية في المجتمع .
3. حدد حمورابي شروطا قسرية للتعدد الزواجات، ومنح السلطة بيد الزوجة الأولى .. وجاء ذلك حفاظا على الاسرة والنسل .
4. منع حمورابي مظاهر القتل العمدي، بل وانه حرمها وذلك لنشر روح التعاون والتعايش السلمي بين المجتمع .
5. اكد حمورابي على ان الحمل والانجاب عمليتان مقدستان ولهما قيمة قدسية وان الطفل هو هبة الله للزوجين وحرم الإجهاض ومنعه واكد على أهمية مراعاة المراة في الحمل .

المصادر

1. ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975.
2. ابن خلدون، المقدمة، بيروت، مطبعة دار القلم، 1975.
3. رضا الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي القديم، بدون مطبعة، بغداد، 1971.
4. صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، بدون مطبعة، القاهرة، 1978.
5. طه باقر، قانون لبت عشتار، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1987.
6. عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1993.
7. عباس العبودي، شريعة حمورابي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1990.
8. عبد الجبار ناجي صالح، التصريحات والمجاميع القانونية قبل شريعة حمورابي، مجلة العدالة، العدد(2)، 1980.
9. مادلين غراوتيز: مناهج العلوم الاجتماعي (الكتاب الثاني). ترجمة د. سالم عمار، دمشق، المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.
10. محمد الجوهري، وعبد الله ألخريجي، أصول البحث الاجتماعي، ط1، بدون مكان طبع، 1978.
11. محمد بدر، المعاني القانونية في قانون حمورابي،دار المعارف، القاهرة، 1988.
12. محمود السقا، النظام الاجتماعي في بلاد بابل، بدون مكان طبع،القاهرة 1994.
13. www.marefa.org.